مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10) /العدد (2)، ديسمبر 2023، ص.ص:77-108

التعليم الإلكتروني عن بعد في الجامعة الجزائرية في زمن جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد)، الواقع، المتطلبات، والتحديات –تقييم تجربة–

Distance e-learning at the Algerian university in the time of the corona pandemic (new Covid 19) the reality, the requirements, and the challenges. Experience evaluation.

عبد الله جوزه*[1]

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، a.abdallahdj@gmail.com

تاريخ الاستلام:2023/04/01 تاريخ القبول2023/12/31 تاريخ النشر :2023/12/31

ملخص:

هـدف الدراسـة: الوقـوف علـى واقـع تـوافر متطلبـات تمكـين التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد فـي الجامعـة الجزائريـة، وكذا مجمل التحديات التي هي بانتظارها في هذا المجال.

تحقيقـا لهـذا المقصـد العلمـي اسـتعانت الدراسـة بـالمنهج الوصـفي التحليلـي مـن خـلال تحليـل الأدب النظـري السـابق حول التعليم الإلكتروني عن بعد، فضلا على تحديد التحديات المعاصرة التي تنتظره وكذا متطلبات تنميته.

نتـائج الدراسـة: بالمجمـل توصـلت الدراسـة إلـى أن متطلبـات تطبيـق وتمكـين التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد فـي الجامعـة الجزائريـة خـلال انتشـار جائحـة كورونـا لا تـزال بدائيـة ولـم ترقـى بعـد إلـى المطلـوب وفـق المعـايير المعمـول بهـا دوليا.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني عن بعد، الجامعة الجزائرية، جائحة كورونا، الواقع، المتطلبات، التحديات.

ترميز JEL : (وضع ترميز JEL إجباري)

Abstract:

In achieving this scientific goal the study used the descriptive and analytical method by analyzing previous theoretical literature on distance education as well as identifying the contemporary challenges that await it as well as the requirements for its developments.

The results of the study in general the study concluded that the requirements for implementing and enabling e-learning at a distance in the Algerian university during the spread of the Corona pandemic are still primitive an have not yet risen to the required according to internationally applicable standars.

Keywords: distance e-learning the Algerian university Corona pandemic, the reality, the requirements, the challenges.

JEL Classification Codes: (obligatory)

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد عملت جائحة كورونا(كوفيد 19 المستجد) على انقطاع مليار ونصف مليار طالب وطالبة من جميع الأعمار والمستويات الدراسية عن مدارسهم وجامعاتهم حول العالم في أكثر من 190 بلد. ولقد أثرت عمليات إغلاق المدارس والجامعات على 94% من الطلاب في العالم، وقد ترتفع النسبة لتصل إلى 99% في البلدان المنخفضة الدخل كما هو الحال في أفريقيا وأسيا.

ذكر تقرير لمنظمة اليونيسكو أن انتشار فيروس كورونا سجل رقما قياسيا للأطفال والشباب الذين انقطعوا عن المدراس أو الجامعات، ففي تاريخ 12 مارس من العام 2020 أعلن 61 بلد في إفريقيا وأسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن إغلاق المدارس والجامعات أو قام بتنفيذ الإغلاق. فضلا أن 39 بلدا حول العالم أغلق جميع مدارسه وجامعاته بالإجمال في كامل ربوع البلاد، مما أثر على استمرارية عملية التعليم وتلقي التلاميذ والطلاب لدروسهم بشكل اعتيادي.

لقد فرض هذا المتغير المستجد بالعديد من الدول إلى التحول إلى التعليم الإلكتروني عن بعد كبديل أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية، وزاد بذلك بشكل ملحوظ استخدام تطبيقات محادثات الفيديو عبر الأنترنت، مثل زوم وغوغل وميتينغ وميت وغيرها.

حسب موقع تيك كنش TechCrunch فقد بلغت عمليات تحويل هذه البرامج إلى 62 مليون مرة خلال الفترة الممتدة ما بين 14 و24 مارس من ذات العام، أي مع بداية عمليات حظر التجوال في الكثير من دول العالم، كما تضاعف حسب هذا الموقع استخدام الكثير من التطبيقات التعليمية مثل حقيبة غوغل التعليمية وأوفيس 365، وتطبيقات آبل ومواقع خدمات التقييم، فضلا على تطبيقات الأنشطة التفاعلية.

أسلوب التعليم الإلكتروني عن بعد وإن كان هو من طرق التعليم العصرية، والذي يعتمد أساسا على قيام المدرس بإلقاء محاضراته في الفصل الدراسي الافتراضي، والطالب يستقبل تلك المحاضرة عن بعد في أي مكان وزمان يختاره دون الحاجة إلى الذهاب إلى ميدان التعلم ، فضلا أنه لا يلزمه بوقت وزمان محددين، بالإضافة أن هذا النوع من التعليم يعمل على تركيز المعلومات في أذهان الطلبة وتعليمهم مهارات تقنية جديدة، مع توسيع ملكات الاطلاع لديهم. فضلا كذلك أنه أسلوب اعتيادي لدى الكثير من الدول العالمية بالخصوص منها الغنية، لأنه ليس وليد اليوم بل يعود إلى ما قبل عام 2000 في بعض الدول، ومعظم الجامعات اليوم بالخصوص في الغرب تستخدم ما يسمى بأنظمة إدارة التعلم learning.management.systems ، إلا أنه يعد جديد في الدول التي لم تعهده من قبل والتي وجدت نفسها مضطرة للتكيف مع متطلباته لإنقاذ العملية التعليمية أو بالأحرى لنقل إنقاذ الموسم الدراسي من الزوال.

إن اختبار هذه الدول لهذا الأسلوب التعليمي الرقمي آثار جملة من التساؤلات لدى الخبراء حول مدى قدرة هذه الدول في الإستجابة للمتطلبات التقنية والرقمية الضرورية لتجسيد العملية ميدانيا، لأن هذا النوع يتطلب امكانات مادية كبيرة، كما يحتاج إلى استعداد قبلي منها، وهو مالم يتوافر لها، فضلا أنه يحتاج إلى تعميم الوسائل الرقمية والتكنولوجية الضرورية، مع تكوين الأساتذة والطلبة على استخدامها، وتكييف المقررات والمناهج مع هذه الصيغة، فضلا على التدرج في اعتمادها.

السرعة والظرفية اللتين تم فيها تطبيق هذا النمط من التعليم في العديد من الدول التي توصف بالفقيرة والمتخلفة خلال هذه الجائحة عقدتا من بلوغ أهدافه بالنظر إلى جملة من التعقيدات، في مقدمتها هشاشة أنظمتها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والتربوية بالأساس قبل الأزمة، إذ أن أنظمتها التعليمية لم تقوى على مواكبة المستجدات العديدة والمعقدة التي تفرضها عملية التحول إلى المناهج الدراسية الرقمية والتعلم التفاعلي عبر الأنترنت بعدما اعتادت لعقود كثيرة على طرق التلقين التقليدية التي ترتكز على توليد المعرفة من خلال النقاش المباشر بين المتعلم والمعلم في حيز زماني ومكاني محددين سلفا، فضلا إلى وجود نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة غير مهيأة أو مدربة على التعامل مع هذا النمط الجديد من التعلم عن بعد. بالإضافة الى ضعف البنية التحتية للأنترنت فيها، خاصة في المناطق الهامشية والريفية، فضلا على تساهل عدد كبير من الطلاب والأساتذة في متابعة المحاضرات والدروس عبر هذا النمط، مع عدم وجود آلية واضحة وقانونية للتقييم وإجراء الامتحانات الإلكترونية، مع وجود عدد غير قليل من المقررات التعليمية، خاصة منها العلمية التي احتارت في تقديمها إلكترونيا عن بعد لخصوصيتها. الأمر الذي ساهم في حرمان العديد من الطلاب إلى الوصول إلى هذا لنوع من التعليم أو الاستفادة من مميزاته بالنظر للمحظوظين على قلتهم ممن تمكنوا من الوصول إليه.

الجزائر كغيرها استجابة لهذا النوع من التعليم كانت مجبرة لإنقاذ الموسم الدراسي والجامعي، بعد إعلان السلطات المدنية فيها حالة الإغلاق الشامل، من خلال إعلان هيئاتها التعليمية على اختلافها مستوياتها بإدراج مواقع تعليمية خاصة للتلاميذ والطلبة تتيح لهم إمكانية متابعة الدروس من البيت.

إلا أن المعادلة الصعبة التي واجهتها هذه الهيئات وزادت الشكوك من حولها هي في قدرتها في ضمان استمرارية العملية التعليمية عبر هذه النمط الجديد الذي لم تعهده في تاريخها، بالنظر لجملة من الاعتبارات لعل أهمها ضعف الأوضاع المعيشية لجزء كبير من السكان، الأمر الذي يصعب من إمكانية حصول التلاميذ والطلاب على متطلبات العملية التعليمية التي يفرضها هذا النمط التعليمي والتي في مقدمتها امتلاك أجهزة الحواسيب المحمولة التي تمكن هؤلاء من الولوج إلى مختلف المواقع التي أعدتها تلك الهيئات العلمية لمتابعة الدروس ومختلف الأنشطة التعليمية التي تقترحها، فضلا على عدم وصول تغطية الأنترنت إلى كل المناطق في البلاد مع ضعف تدفقها

وانقطاعها خلال العديد من ساعات اليوم، فضلا أن العديد من البيوت في الجزائر العميقة لا تزال غير معنية بشبكة الكهرباء والهاتف، بالإضافة أن كفاءاتها التربوية أو التعليمية على العموم غير قادرة بالمرة على إدارة المعرفة من خلال مختلف التطبيقات التي يمنحها هذا النمط التعليمي بسبب جهل العديد منهم لأبجديات التعامل مع تكنولوجيا التعليم، وغير مهيأة بالمرة في الاستجابة لنظم تنظيم وإجراء الامتحانات ، ولا لنظم التقييم العلمي المستمر من خلالها ، لأن كل هذه الأمور تقوم على مهارات المعرفة الشاملة والمعرفة المتخصصة، لأنها السبيل الأوحد لتطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثراء جميع مراحل العملية التعليمية، إضافة إلى تطبيق المعايير والمواصفات العالمية الضامنة لتوفير أعلى درجات الجودة.

تأسيسا على ذلك تنطلق الدراسة من التساؤل الآتي:

بما أن الجزائر كغيرها من بلدان العالم المتخلفة تأثرت بشدة من إغلاق مدارسها وجامعاتها خلال انتشار جائحة كورونا، واضطرت إلى انتهاج أسلوب التعليم الإلكتروني عن بعد لضمان استمرارية عملية التعلم والتعليم لطلبتها بالخصوص في الجامعة، وبما أن هذا النوع من التعليم يعمل على استخدام جميع الوسائط المتعددة بما فيها شبكة الأنترنت وما تسمح به من تدفق هائل للمعلومات في مختلف المجالات التي تسهل على الطلبة عملية استيعاب وفهم المادة العلمية وفق قدراتهم وفي أي وقت ومكان يشاءون، وبما أن هذا النمط من التعليم يعمل على نقل العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم وجعله محور العملية التعليمية بما يمنحه من استقلالية واعتماد على الذات في جمع المعارف والمعلومات التي يحتاج إليها في دراسته، هل أمكن للدولة الجزائرية من خلال وزارة التعليم العالي من الإستجابة لمتطلبات هذا النوع من التعليم من حيث وضع استراتيجية تنسيق واتصال فعالة وواضحة بين مختلف القطاعات المشتركة لتسهيل التنفيذ السريع والفعال له من حيث تعزيز قدرة البنية التحتية للوصول إليه، فضلا على توفير الكادر البشري المؤهل لإدارته من حيث تصميم المقررات الدراسية والبيئية التعلمية له؟.

بناء على ذلك تطرح الدراسة التساؤلات الجزئية التالية:

- هل وضعت وزارة التعليم العالي في الحسبان استراتيجية مدروسة وفعالة لحماية فرص التعليم والتعلم لجميع طلبتها بالنظر للتفاوتات الطبقية والاقتصادية الكبيرة بينهم من حيث الحصول على الأنترنت، فضلا على جاهزية أطقمها البيداغوجية بالأساس في الإستجابة لمتطلبات هذا النوع من حيث بناء المقررات الإلكترونية والمتابعة المستمرة لجهود الطلبة وتقديم الدعم لهم؟.
- هل أمكن لوزارة التعليم العالي من تحديد مجمل التحديات والعقبات التي يمكن أن تواجه عملية الانتقال إلى التعليم الإلكتروني عن بعد في مختلف جوانبها، إن على صعيد البنى التحتية من حيث درجة امكانية حصول مجموع الطلبة على الأنترنت، أو سرعة تدفقها أو قدرتها على تحمل الضغط عليها، بالإضافة إلى توفر الطلبة على الكهرباء، أو على صعيد جاهزية الكادر التعليمي

والمتعلمين على حد السواء للانتقال المفاجئ نحو هذا النوع من التعليم، أو على صعيد إعداد المحتوى التدريسي وكيفية متابعته عن بعد؟.

- هل أمكن لوزارة التعليم العالي من الوقوف على درجة الاستجابة لهذا النمط من التعليم من طرف كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بعد الشروع فيه وهل أعدت مقترحات بشأن ذلك؟.

تبعا لهذه الأسئلة تضع الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة:

- الإستجابة لمتطلبات هذا التعليم الإلكتروني عن بعد يستوجب وضع استراتيجية تنسيق واتصال فعالة وواضحة بين مختلف القطاعات المشتركة لتسهيل التنفيذ السريع والفعال له من حيث تعزيز قدرة البنية التحتية للوصول إليه، فضلا على توفير الكادر البشري المؤهل لإدارته من حيث تصميم المقررات الدراسية والبيئية التعلمية له.

الفرضيات الجزئية:

- الاستجابة لهذا النوع من التعليم يستلزم من وزارة التعليم العالي وضع في الحسبان استراتيجية مدروسة وفعالة لحماية فرص التعليم والتعلم لجميع طلبتها بالنظر للتفاوتات الطبقية والاقتصادية الكبيرة بينهم من حيث الحصول على الأنترنت، فضلا على جاهزية أطقمها البيداغوجية بالأساس في مباشرة متطلبات هذا النوع من حيث بناء المقررات الإلكترونية والمتابعة المستمرة لجهود الطلبة وتقديم الدعم لهم.
- الاستجابة لهذا النوع من التعليم يستلزم من وزارة التعليم العالي تحديد مجمل التحديات والعقبات التي يمكن أن تواجه عملية الانتقال إلى التعليم الإلكتروني عن بعد في مختلف جوانبها، إن على صعيد البنى التحتية من حيث درجة امكانية حصول مجموع الطلبة على الأنترنت، أو سرعة تدفقها أو قدرتها على تحمل الضغط عليها، بالإضافة إلى توفر الطلبة على الكهرباء، أو على صعيد جاهزية الكادر التعليمي والمتعلمين على حد السواء للانتقال المفاجئ نحو هذا النوع من التعليم، أو على صعيد إعداد المحتوى التدريسي وكيفية متابعته عن بعد.
- الاستجابة لهذا النوع من التعليم يستلزم من وزارة التعليم العالي الوقوف على درجة الاستجابة لهذا النمط من التعليم من طرف كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بعد الشروع فيه. فضلا على درجة جاهزيتها في إعداد مقترحات بشأن ذلك.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى التأكيد:

- أنه إذا كان التعليم الإلكتروني عن بعد يسمح باختصار الوقت والجهد والتكلفة، فإن أهميته الحقيقية تتحدد في ممارسته في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتنسيق والمتابعة وفقا لنظم تقود إلى تحسين الأداء التعليمي التعلمي والمحافظة على مستوى الجودة المطلوبة في العملية التعليمية التعلمية.

- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يجعـل مـن الطالـب محـور العمليـة التعلميـة والتعليميـة فـي اكتسـاب المعرفـة والمهـارات بواسـطة وسـيط آلـي يقـوم بنقـل المعلومـات إليـه، فـلا يجـب أن ينسـينا ذلـك أهميـة وجـود المعلـم فـي تنظـيم وتـدعيم تلـك المعلومـات التـي يحصـل عليهـا الطالـب مـن هـذا الوسـيط الآلي.
- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يتـيح الفرصـة للمـتعلم علـى قيـادة عمليـة تعلمـه بشـكل مستقل، لا يجـب أن ينسـينا أنـه قـد يعـزز الفـروق الفرديـة بـين المتعلمـين مـن حيـث درجـة الفهـم أو مـن حيـث القـدرة علـى الحصـول أو الوصـول إلـى خـدمات التعلـيم عـن بعـد عبـر المنصـات التعليميـة الرقمية التي يمنحها هذا النوع من التعليم.
- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يعمـل علـى رفـع المسـتوى التقنـي والفنـي لأعضـاء هيئـة التـدريس فـي كيفيـة اسـتخدام مختلـف التطبيقـات الذكيـة فـي العمليـة التعليميـة التعلميـة، فإنـه لا يجـب أن يجعلنـا نجعلهـا أولويـة الأولويـات لديـه، دون أن نلتفـت إلـى تعزيـز مختلـف المهـارات الشخصـية والنفسـية والإجتماعيـة التـي لا يمكـن لـه الاسـتغناء عنهـا فـي عمليـة التفاعـل مـع طلبتـه خـلال العمليـة التعليمية التعلمية.
- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يعمـل علـى إعـداد المـادة التعليميـة التـي تحقـق الأهـداف بكفـاءة عاليـة، لا يجـب أن ينسـينا ضـرورة أن نأخـذ فـي الحسـبان الاحتياجـات التعليميـة للطـلاب، مـع تحديـد الفـروق الفرديـة بيـنهم فـي ذلـك، فضـلا علـى تحديـد الوسـائل التفاعليـة المناسـبة لهـم، مـع الحرص على تقديم التغذية الرجعية لهم بما يناسب اختلافاتهم الفردية.
- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يعمـل علـى توظيـف تقنيـات الـتعلم التفـاعلي الافتراضـي عبـر الأجهـزة الرقميـة، فإنـه لا يجـب أن يحجـب عـن أعيننـا حقيقـة كيفيـة شـد انتبـاههم بإشـراكهم كمساهمين مباشرين لا كمتلقين عبر هذه الأجهزة.
- أنـه إذا كـان التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يمـنح لعضـو هيئـة التـدريس امكانيـة القيـام بعمليـة التقيـيم علـى نطـاق واسـع لجهـود الطلبـة، فإنـه لا يجـب أن يحجـب علـى أعيننـا إمكانيـة تعمـد الغـش مـن قبـل الطلبة من خلال استخدام نفس الأجهزة.

فضلا أن الدراسة تهدف إلى:

- التعـرف علـى جـدوى التحـول نحـو التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد الـذي اتخذتـه الجامعـة الجزائريـة سـبيلا قـاهرا لموجهـة إجـراءات اغـلاق الجامعـات الـذي اتخـذ مـن قبـل السـلطات العموميـة فـي الـبلاد، مـع التعـرف علـى مسـتوى جاهزيـة عناصـر العمليـة التعليميـة الـذين حملـوا قسـرا علـى التجـاوب مـع متطلباتـه، كـذلك التعـرف علـى مجمـل العوائـق والتحـديات التـي تحـول دون التحـول الفاعـل لاقتـراح حلول لمعالجتها.

- التأكيد على ضرورة أن لا يكون التوجه نحو التعليم الإلكتروني عن بعد في الجزائر مجرد توجه طارئ وظرفي والذي يعد مجرد رد فعل لمشكلة تداعيات جائحة كورونا وإجراءات الإغلاق الشامل.

أهمية الدراسة: تعمل الدراسة الحالية على التأكيد:

بما أن التعليم الإلكتروني عن بعد من المصطلحات الحديثة والذي ظهر وتطور مع الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت، وبما أنه يعمل على تقديم البرامج التعليمية وخدمات التدريب للمتعلمين في أي زمان ومكان، وبما أنه يعمل على ترسيخ التعليم الذاتي المستمر للمتعلمين، فإن نجاحه وفعاليته يتوقف على طرق استخدام آليات الاتصال الحديثة من قبل مؤسسات التعليم العالي في نقل المحتوى التعليمي إلى الطلاب خارج الحرم الجامعي بالخصوص، فضلا على تحقيق التواصل الفعال بين مختلف عناصر العملية التعليمية.

المعالجة المنهجية للموضوع:

استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول التعليم الإلكتروني لدى المنظمات الجامعية بالعموم، وتحديد التحديات المعاصرة التي تنتظره وكذا متطلبات تنميته بالخصوص في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

2. تحديد مفاهيم الدراسة:

1.2. المفهوم الاصطلاحي للتعليم الإلكتروني عن بعد:

تنظر إليه منظمة اليونيسكو على أنه" عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيدا أو منفصلا عن المعلم أو القائم على العملية التعليمية، وتستخدم التكنولوجيا من أجل ملئ الفجوة بين كل من الطرفين، فضلا أن هذا النوع من التعليم يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه في العملية التربوية التقليدية"**(منظمة اليونيسكو،2020، ص،14)**. كما ينظر إليه على أنه" طريقة للتعلم عن بعد حيث يوجد المعلم والطلاب في أماكن مختلفة باستخدام أجهزة الصوت والفيديو وقنوات الاتصال عبر الأقمار الصناعية والأنترنت"**(السنيدي سامي فهد،2015)**.

التعريف الإجرائي للمفهوم:

تنظر الدراسة لمفهوم التعليم الالكتروني عن بعد على أنه تعلم جماهيري يقوم على فلسفة تؤكد حق الأفراد في الوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة من غير أية قيود مكانية أو زمانية، ويتم هذا التعلم من خلال استخدام جملة من تقنيات الاتصال الحديثة من الحواسيب الإلكترونية وشبكاتها ووسائطها المتعددة من صوت وصورة ورسومات، وآليات البحث، ومكتبات الكترونية، لإيصال المادة العلمية للمتعلم بأقصى وقت وأقل جهد وأقل تكلفة بالخصوص في الظروف الطارئة كالتي أوجدتها

جائحة كورونا التي عملت على تقيد حركة الطلاب ومنعهم من ولوج مؤسسات التعليم العالي ضمن إجراءات الوقاية من الإصابة بالفيروس.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم التعليم الإلكتروني عن بعد الآتي:

- أنه يعد من الإتجاهات الحديثة في منظومة التعليم.
- أنه يشير إلى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في عرض المحتوى التعليمي للطلبة وبطرق أكثر فاعلية وكفاءة بالاعتماد على التقنيات الإلكترونية الحديثة.
- أنه يهدف إلى توفير محيط تعليمي غني بمصادر تعلم متنوعة وفق حاجات المتعلمين ومهاراتهم المختلفة.
- أنه يعمل على إعادة صياغة أدوار عناصر العملية التعليمية بما يتناسب مع المستجدات والتطورات في الفكر التربوي الحديث.
- أنه يعمل على تقريب المسافة بين أطراف العملية التعليمية.
- أنه يعمل على فتح مجالات متنوعة للحوار والنقاش من خلال مختلف الآليات الإلكترونية التي يمنحها من بريد الكتروني، غرف الحوار والدردشة والتي تتيح الفرصة للمتعلمين بالخصوص في تبادل الأفكار مع غيرهم في المواضيع المطروحة من غير أية قيود.
- أنه يعمل على تحفيز المتعلمين على المشاركة والتفاعل في أي وقت ودون حرج أو خوف أو قلق، لأن هذا الأسلوب من التعليم يحمل الطالب على ضرورة التمتع بالجرأة، فضلا أنه يمنح له مساحة أوسع للتعبير.

2.2. المفهوم الاصطلاحي للجامعة:

ينظر لها على أنها "مؤسسة ذات نمط تعليمي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي، فضلا أنها تحتل موقعا بارزا في نظام التعليم، وقد تشكل قوة كبيرة لتطوير المجتمع الذي تتواجد فيه، كما قد تشكل عقبة أمام تطوره وازدهاره". كما تعرف كذلك على أنها" مركز للتعليم للحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة، فضلا أنها تعمل على تدريس الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية".**(الحسني عبد المنعم، ب، ت، ص، 70)**

التعريف الإجرائي للمفهوم:

تنظر الدراسة لمفهوم الجامعة على أنها فضاء حر للممارسة البحث العلمي المتخصص الذي يدرس مشكلات المجتمع في جميع مجالاته، فضلا أنها تعمل على صياغة الحلول العلمية والعملية له من أجل المساهمة في رقيه وتقدمه.

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مفهوم الجامعة الآتي:

- أنها فضاء للممارسة الأنشطة العلمية والأكاديمية.
- أنها تعمل على نقل وتوصيل المعرفة بجانبيها النظري والتطبيقي للطلبة.

- أنها تعمل على تدعيم المجتمع بالطاقة المؤهلة التي تمكنه من تنمية مختلف ميادينه.
- أنها تعمل على توليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث.
- أنها تعمل على تشخيص مشكلات المجتمع المختلفة وتعمل على إيجاد حلول لها بما يكفل الحد منها أو التقليل من أضرارها.
- أنها تعمل على تمكين المتعلم من آليات النقد البناء، فضلا على أساليب الإبداع والتطوير وإدراك التداخل الموجود بين العلوم والمعارف، بالإضافة أنها تعمل على توليد حقول معرفية جديدة باستمرار.
- أنها تعمل على تمكين المتعلم من مهارات استخدام وسائل تحصيل وتنمية العلوم والمعارف.

3.2 المفهوم الاصطلاحي لجائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد):

ينظر لمصطلح كوفيد 19 المستجد على أنه" مجموعة من الفيروسات التي تسبب أمراض تنفسية للأفراد بالخصوص الذين ينتمون إلى الفئات الهشة ككبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة تتراوح بين نزلات البرد البسيطة إلى أمراض تنفسية أكثر خطورة مثل متلازمة الشرق الأوسط التي تعرف باسم (ميرس) ومتلازمة الجهاز التنفسي الحاد التي تعرف باسم (سارس)**.(الموقع الالكتروني للاستشارات الطبية علاجك،2021)** كما يشير مصطلح كوفيد 19 إلى "المرض الذي يسببه الفيروس التاجي المستجد لعام 2019، والذي يصيب الجهاز التنفسي للأشخاص بشكل أساسي، عن طريق استنشاق قطيرات تنفسية من الجهاز التنفسي للشخص المصاب خلال سعاله أو عطسه، أو عن طريق تلقفها من الهواء عن طريق الفم أو الأنف أو العينين عند ملامسة أسطح صلبة ملوثة بالفيروس"**(الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف،2021)**

التعريف الإجرائي لمفهوم كورونا(كوفيد 19 المستجد):

تنظر الدراسة للمصطلح على أنه مرض تنفسي معدي ظهر خلال عام 2019 في مدينة ووهان الصينية يصيب أي نوع من الأشخاص بغض النظر عن اختلاف أعمارهم وبيئاتهم ونوعية الصحة التي يتمتعون بها، وله أعراض قد يشعر بها الشخص المصاب في وقت قصير وقد تمتد به لأيام دون أن يشعر بها، وقد تسبب لصاحبها مضاعفات خطيرة ومعقدة قد تؤدي بحياته إلى الموت.

يستفاد من المفاهيم السابقة حول مفهوم كورونا(كوفيد 19 المستجد) الآتي:

- مرض تنفسي يصاب به الأفراد الأصحاء من خلال الاحتكاك بالأفراد المصابين به.
- ينتقل للأفراد الأصحاء عن طريق قطيرات اللعاب عند التشارك مع الشخص المصاب في أدوات الطعام وتنظيف الأسنان وأدوات الاستحمام بالخصوص، أو عن طريق التقاط الرذاذ من الشخص المصاب خلال السعال أو العطس، أو عن طريق التقاطها من ملامسة الأسطح الصلبة التي تكون محتوية للفيروس بعد انتشاره في الهواء عن طريق السعال أو العطس من قبل الشخص المصاب.

- يسبب التقاط الفيروس من الشخص المصاب عدة أعراض تتعدد وتختلف من شخص لآخر، من فقدان الشم والذوق، إلى سقوط الشعر، إلى ضيق التنفس، إلى السعال الدائم، إلى الشعور بالإرهاق، فضلا إلى الشعور بمشاكل في القلب بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة بالخصوص.
- الوقاية منه تستوجب ممارسة النظافة اليومية والمستمرة في جميع الأوقات، مع المحافظة على مسافة الأمان المقدرة بمتر ونصف المتر، فضلا على عزل النفس في البيت أو في أي مكان آخر يضمن تفادي نقل الفيروس، مع العمل على التقيد بإجراءات الوقاية الممنوحة من قبل الإطار الطبي المعالج.

3. واقع تطبيق أسلوب التعليم الإلكتروني عن بعد في الجامعة الجزائرية:

المسجل أنه مع تطور فيروس كورونا خلال العام 2020 بالخصوص بشكل واسع ليس فقط في الجزائر بل في العالم أسره، وتحوله إلى شبح يلوح في الأفق، لجأت العديد من الجامعات حول العالم إلى تبني أسلوب التعليم الإلكتروني عن بعد كخيار استراتيجي لتحقيق التباعد الإجتماعي الذي يستوجبه انتشار الوباء العالمي للحفاظ على صحة وسلامة مختلف الأطراف المرتبطة بالعملية التعليمية، فضلا على استكمال ما تبقى من الموسم الدراسي.

والمسجل أيضا أنه إذا كانت دول ما انخرطت في هذا النوع من التعليم من غير أية صعوبات تذكر بالنظر إلى تجربتها السابقة في ذلك، فضلا على استعدادها التدريجي للتحول إلى هذا النمط من التعليم بعد اشتداد الوباء، فإن دول أخرى كالجزائر وجدت في مسألة الانخراط في هذا الأسلوب التعليمي صعوبة جمة إن لم نقل استحالة بالغة من وجهة العديد من الخبراء، بالنظر أن الانخراط في هذا النوع من التعليم يستوجب توفر جملة من الشروط لعل أهمها الاستعداد القبلي له من حيث التخطيط، التنظيم، المتابعة، والتقييم، فضلا على تهيئة أطراف العملية المعنيين بذلك(أعضاء هيئة التدريس والطلبة)، بالإضافة إلى امكانية توفير سبل الوصول إلى هذا الأسلوب والتعود على استخدامه، وهي للأسف الشديد أمور لم تتوافر في التجربة الجزائرية التي طغى عليها طابع الطارئ، فضلا عن ذلك الجامعة الجزائرية لم تختبر في تاريخ وجودها التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني عن بعد.

والمسجل كذلك أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رغم محاولتها تسهيل العملية كما يبدو للعيان من خلال خلق منصات التعليم الإلكتروني عن بعد لبث الدروس لفائدة الطلبة، لم تتمكن من تبديد مجمل المخاوف التي صاحبت هذه العملية، بل الأكثر من ذلك زادت من حدتها لدى الجميع(طلبة وأساتذة) بالنظر لجملة من المعطيات يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

- لم تدرك أو لنقل لم تكلف وزارة التعليم العالي في الجزائر نفسها عناء فهم أن نقل التعليم الصفي إلى التعليم الإلكتروني عن بعد لا يكون بضغطة زر متى شاءت، وإنما الأمر يحتاج إلى استعداد مسبق منها لتطبيق هذا الأسلوب الذي لا يتم بين عشية وضحاها.

- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن تحويل المادة العلمية من صيغة النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني يستغرق من المدرس الكثير من الوقت والجهد والتكلفة ، إذا يستوجب هذا الأمر من المدرس الوعي بمداخل ومخارج التعليم الإلكتروني.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن التعليم الإلكتروني عن بعد لا يتوقف في وضع المادة العلمية من قبل الأستاذ في المنصة الإلكترونية التي أعدتها مختلف الجامعات الوطنية بصيغة النص أو بصيغة (بي دي أف)، ثم مطالبة الطلبة على تصفحها والاطلاع عليها فحسب، وإنما الأمر أعقد بكثير من ذلك، لأن هذا النمط من التعليم يعمل على مساعدة الطلبة على إطلاق العنان لأنفسهم في التفكير والتفاعل والمشاركة في تصميم معرفتهم الخاصة على اعتبار أنهم هم محور العملية التعليمية التعلمية، من حيث طرح المشكلة واكتشاف الحلول لها، عن طريق الحوار والتواصل بين أعضاء المجتمع الدراسي(المجموعة).
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن الانتقال إلى النمط الجديد من التعليم يستوجب حضور المدرس مع طلبته عبر الفضاءات الافتراضية لتقليل شعور العزلة لديهم، فضلا على تعزيز التشاركية معهم في الإجابة على التساؤلات التي تقتضيها العملية التعليمية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في المادة المعطاة من قبله، وكذا تحسين الأداء البيداغوجي والمعرفي لهم، وهو الأمر الذي لم يتحقق لجملة من الاعتبارات الشخصية والتقنية التي حالت دون التواجد المستمر لعضو هيئة التدريس معهم.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن عدد كبير من مؤسساتها الجامعية لديها ضعف شديد في التجهيزات التقنية لتطبيق آلية التعليم عن بعد بالخصوص تلك المتعلقة بتسجيل الدروس عبر تقنية الفيديو وبثها للطلبة عبر مختلف الوسائط الإلكترونية التي تتيحها شبكة الانترنت.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأنه يوجد عدم جاهزية من حيث المبدأ للانخراط في هذا المسعى الجديد من طرف عدد كبير من أطراف العملية التعليمية(أساتذة وطلبة).
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن تطبيق هذا النوع من التعليم يستوجب امتلاك الطلبة لأجهزة الحاسوب الشخصية، وهو الأمر غير ممكن بالنظر إلى أن أغلبية هؤلاء ينتمون إلى الطبقات الفقيرة إن لم نقل المعدومة.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن تطبيق هذا النمط من التعليم يستوجب امتلاك الطلبة للتغطية الكهربائية والعنكبوتية، وهو الأمر غير محقق في الواقع، إذ أن عدد كبير من مناطق البلاد تعاني من عدم ربطها بالتيار الكهربائي بالخصوص في المناطق التي توصف بمناطق الظل أو تلك المتواجدة في عمق البلاد أو في الأرياف، فضلا على انقطاعاته المتكررة والمستمرة بسبب أو بدون سبب.

- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن مشاهدة الدروس عبر مختلف التطبيقات الإلكترونية يحتاج إلى تدفق سريع للأنترنت، وهو الأمر غير محقق في الميدان، فضلا أن العديد من مناطق البلد لا تزال خارج مجال التغطية في هذا الجانب.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن تطبيق هذا النوع من التعليم سيساهم في تقوية التفاوت التعليمي بين الطلبة، فأبناء الطبقات الغنية لا يجدون أي صعوبة في الحصول على الأجهزة الرقمية للولوج لمختلف التطبيقات الإلكترونية التي تعرض المادة العلمية، في حين أبناء الطبقات الهشة يجدون صعوبة في الاطلاع على المادة التعليمية التي تعرضها مختلف المنصات الرقمية لأسباب متعددة كعدم امتلاكهم للأجهزة الرقمية أو لعدم توفر تغطية لشبكة الكهربائية أو لشبكة الأنترنت في المناطق التي يتواجدون فيها.
- لم تدرك أو لنقل لم تعبئ وزارة التعليم العالي بأن تطبيق التعليم الإلكتروني عن بعد في الجامعات يستوجب توفر معرفة مسبقة في مجال الحاسوب وتطبيقاته من قبل أعضاء هيئة التدريس وكذلك الطلبة، وهو الأمر الذي لم تقم به بالشكل الصحيح والمدروس والبعيد عن المناسبتية والشكلية التي اعتادت عليها كلما استجد عليها أمر طارئ.

استعراض كل هذه النواقص في التجربة الجزائرية يدفعنا إلى البحث عن المقومات الحقيقية الواجب توافرها لتطبيق التعليم الالكتروني عن بعد بنجاح كما هو ممارس في البلاد والجامعات التي لها باع كبير في هذا المجال.

4. مقومات التعليم الإلكتروني عن بعد:

1.4 استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت:

المؤكد أن التعليم الإلكتروني عن بعد يقوم أساسا على استخدام كل من الحاسب الآلي والأنترنت بشكل واسع من قبل مختلف أطراف العملية التعليمية التعلمية، وبما أن الجزائر تملك بنية تحتية ضعيفة لشبكة الأنترنت وسرعة تدفق بطيئة للغاية، فضلا على شح الموارد الرقمية لدى عدد كبير من طلبة الجامعة الجزائرية من حيث امتلاك الحواسيب المحمولة أو الهواتف الذكية بسبب التفاوت الطبقي والإجتماعي الهائل بين الأغنياء الذين يشكلون القلة والفقراء الذين يشكلون الأغلبية في البلاد، والذي ولد وساهم في اتساع الفجوة الرقمية بينهم، وعزز مستويات التفاوت فيما بينهم في الحصول والإستفادة على المهارات والمعارف الرقمية التي يتيحها التعليم الإلكتروني، والذي سيعمل لاحقا في تعزيز المكانة الاجتماعية لكليهما. فضلا كذلك أن هذا النوع من التعليم يستلزم من أطراف العملية التعليمية دراية وافية بكيفيات وشروط استخدام كل من الحاسب الآلي وملحقاته من حيث التوصيل والتشغيل، بالإضافة إلى القدرة على التعامل الممنهج والسليم لمختلف التطبيقات التي تمنحها شبكة الأنترنت في الحصول على مختلف المعلومات التي تخدم هذا النوع من التعليم.

توفر مثل هكذا شروط بلا شك ستكون أكبر عقبة أمام الجهات الحكومية والمجتمعية بالأساس في إرساء هذا النوع من التعليم بالمعايير المتعارف عليها دوليا.

فبخصوص درجة امتلاك الجزائر للبنية التحتية لشبكة الأنترنت وسعة تدفقها، فالأمر لا يخفى على أحد فهي تصنف دوما سنويا من أضعف الدول في هذا المجال وتتذيل الترتيب حتى بعد عدد من الدول التي لا تمتلك من المقومات الاقتصادية ما تزخر به الجزائر التي توصف بالدولة القارة.

فعلى سبيل المثال احتلت الجزائر سنة 2018 المرتبة 134 من أصل 135حسب الموقع المتخصص سبيد تاست بسرعة تدفق 3.86 ميغابيت في الثانية، والمركز 173 عالميا ضمن 176 دولة سنة 2019 حسب ذات الموقع بتدفق قدره 3.99 ميغابيت في الثانية، في حين دولة الإمارات العربية المتحدة خلال هذا العام احتلت مستويات متقدمة في الترتيب في مستوى التدفق ب90.27 ميغا بيت في الثانية.(**الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الإخبارية الجزائرية،2021**) ونفس الحال تكرر خلال العامين التاليين 2020، 2021، إذ احتلت سنة 2020 الرتبة 128 من مجموع 207 بسرعة تدفق بلغت 1.76 ميغابيت في الثانية.(**الموقع الإلكتروني لجريدة أخبار الوطن،2021)**، أما سنة 2021 حسب تقرير شبكة هوو تسويت المتخصصة في مجال التواصل الاجتماعي فالحال لم يتغير كثيرا إذ بقيت الجزائر من الدول المتذيلة للترتيب في هذا المجال دون الاشارة إلى ترتيبها، في حين دولة قطر التي لا يزيد عمر وجودها عن ربع قرن احتلت حسب هذه الشبكة المرتبة الأولى عالميا في استخدام الأنترنت، والمرتبة الأولى كذلك في سرعة التدفق ب178.01 ميغابيت في الثانية.

أما بخصوص توفر الأجهزة الرقمية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، فضلا على القدرة على التعامل معها من خلال الإلمام بها وبمختلف تقنياتها واستخداماتها من حيث التوزيع، التخزين، الاسترجاع، البحث، التنظيم في أداء بعض الأعمال التعليمية الروتينية، مثل متابعة تقدم المتعلمين والمعلومات الخاصة بهم، تنظيم أنشطة المتعلمين، مراجعة الأعمال اليومية لهم، إعداد الاختبارات لهم، فضلا على متابعة عملية الاتصال التعليمي سواء فيما بينهم أو بينهم وبين المعلمين باستخدام تقنيات الأنترنت لتبادل الآراء والخبرات بسرعة وفاعلية كالبريد الإلكتروني، برامج المحادثة، أو من خلال المؤتمرات السمعية أو المرئية، مؤتمرات الفيديو أو منتديات الحوار.... فإن الحال لا يكاد يختلف عن درجة امتلاك الدولة الجزائرية للقدرة لبسط المقومات الأساسية لهذا النمط من التعليم من حيث ضمان التغطية الكافية والوافية لكل من شبكة الأنترنت والكهرباء وجعلها متاحة بيسر وبمعقولية للجميع.

في هذا الإطار نسجل بالنسبة للكادر التعليمي:

- عدم جهوزية أعضاء هيئة التدريس بالعموم لهذا الانتقال الطارئ والسريع وغير مخطط له، بسبب عدم امتلاك هؤلاء للمهارات التقنية والتكنولوجية التي يتطلبها هذا النوع من التعليم والتي تمكنهم من أداء متطلباته بالجودة المطلوبة، فضلا على عدم توفر الجهوزية لدى هذا الكادر التعليمي

على مستوى صناعة المحتوى التعليمي الرقمي، سواء تعلق الأمر بتصميم الدرس الرقمي، أو بتصميم المقاطع المرئية أو الصوتية بصورة ذاتية أو نقلها أو اقتباسها من مختلف المصادر الرقمية التي تتيحها شبكة الأنترنت.

- عدم جهوزية الكادر التعليمي(أعضاء هيئة التدريس) بالعموم في السيطرة على عملية قياس وتقييم مكتسبات الطلبة التعليمية، والتي شكلت تحديا بل صداع مزمن لهم خلال هذا النوع من التعليم بما يضمن الشفافية والمصداقية لهم أمام طلبتهم وأمام أنفسهم.
- عدم جهوزية جزء من الكادر التعليمي(أعضاء هيئة التدريس) في استخدام مختلف التقنيات التكنولوجية التي يتيحها هذا النوع من التعليم بسبب عدم معرفة العديد منهم بالخصوص في الفروع الأدبية والإنسانية لمختلف برامج الحاسب الآلي التي يمكن استخدامها في عمليات تصميم الدروس، أو في تقديمها أو في متابعتها.

بالنسبة للطلبة نسجل:

- عدم جهوزية الطلبة بالعموم في امتلاك جهاز الإعلام الآلي بالخصوص منهم الذين ينتمون إلى الفئات المستضعفة، وهو ما من شأنه أن يعزز فرص عدم التكافؤ أمام أقارنهم الآخرين في الوصول إلى محتويات التعليم عن بعد.
- عدم جهوزية الطلبة بالعموم في اكتساب مهارات استخدام الكومبيوتر وبرامجه والأنترنت وتطبيقاته التعليمية، في كل من عمليات البحث عن المعلومات بأنفسهم، أو في التعامل مع خدمة نقل الملفات بطريقة ذاتية وصحيحة.
- عدم جهوزية الطلبة بالعموم في الوصول إلى مواقع الأرضيات الإلكترونية المستحدثة من قبل كل الجامعات بسهولة لأسباب مختلفة تتعلق إما بوجودهم خارج مجال التغطية، أو لضعف التدفق في الأماكن التي يتواجدون بها، أو بسبب الضغط الممارس على المواقع وعدم قدرتها على تحمل الأعداد الكبيرة التي تود تسجيل الدخول لها بالخصوص في أوقات الذروة، أو بسبب جهلهم لكيفيات الولوج إليها.
- عدم جهوزية الطلبة بالعموم في الحصول على المعلومات من المواقع الإلكترونية الصحيحة والموثوق منها بسبب عدم القدرة على التمييز بينها وبين المواقع السطحية، فضلا على عدم امتلاكهم لدليل نوعي من قبل الجامعات التي ينتمون إليها يسترشدون به في تحديد طبيعة وطرق الولوج إليها.

2.4 تهيئة بيئة تعليمية الكترونية(بيئة تقنية):

كذلك من بين متطلبات التعليم الإلكتروني عن بعد العمل على تهيئة بيئة تعليمية الكترونية تقوم على تقديم المقررات التعليمية للطلبة في ضوء استراتيجية محددة بهدف تحقيق الأهداف التعليمية عن طريق شبكة الأنترنت.

المسجل أن هذا النوع من التعليم هو بحاجة إلى مجموعة من الأدوات التعليمية المتطورة والتي تستطيع تقديم قيمة مضافة على التعلم بالطرق التقليدية والتي تتحدد في:

- ضرورة وجود بنية تحتية شاملة تتضمن وسائل سريعة وأجهزة ومختبرات حديثة مجهزة بالحواسيب الآلية المتطورة.
- ضرورة وجود كادر تعليمي مدرب ومؤهل على استخدام التقنيات الحديثة التي تتيحها شبكة الأنترنت على الخصوص، وكذا ضرورة وجود المعرفة المسبقة والصحيحة لدى هذا الكادر على مجمل المستجدات الحاصلة فيها.
- ضرورة العمل على بناء برامج ومواد تعليمية الكترونية تستجيب لمتطلبات التعليم الجديد، وليس وضع البرامج والمواد التعليمية التقليدية على المنصات الرقمية والاكتفاء بذلك.
- ضرورة العمل على تغيير دور المعلم تغييرا جذريا من كونه مصدرا للمعرفة أو المصدر الأوحد للمعرفة إلى منسق ومسير للعملية التعليمية التعلمية.
- ضرورة العمل على تغيير دور المتعلم جذريا من كونه متلقي للمعلومة إلى مشارك في صنعها بل الأكثر من ذلك الباحث عنها والمطور لها، مع ضرورة حرصه على القيام بالواجبات والوظائف المنزلية وإرسالها الكترونيا إلى المعلم، فضلا على سعيه على تقديم حلول ابتكارية لها من خلال الاستعانة بمختلف المصادر الرقمية التي هي بحوزته.
- ضرورة العمل على توفير وزيادة عدد المصادر والجهات الإلكترونية التي يمكن للطالب اللجوء إليها للتعلم إما بتوجيه من قبل الكادر التعليمي أو بمجهود ذاتي من قبله تحت وصاية الكادر التعليمي.
- ضرورة توافر فنيون في التعليم الإلكتروني يكونون تحت تصرف الكادر التعليمي توكل لهم مهمة تقديم المساندة والدعم لهم عند الحاجة في عمليات التخطيط والتنفيذ للمقررات الدراسية ومواد التعليم من حيث:
- القدرة على استخدام محركات البحث.
- القدرة على تحديد المواقع الخاصة في التخصص.
- القدرة على إدارة الصف من حيث وضع المواد التعليمية، تنظيمها، أرشفتها لضمان وصولها إلى جميع المتعلمين في كل الأوقات، فضلا على إعطاء المهام والواجبات للطلبة ومتابعتها وتصحيحها، مع ضرورة إنشاء التقييمات وإجراء التغذية الرجعية اللازمة، بالإضافة على التواصل مع المتعلمين بشكل مستمر وبإبلاغهم ببرنامج المحاضرات والتعديلات اليومية التي قد تطرأ على هذه البرامج، مع ضرورة تحفيز الطلبة وتدعيمهم بشكل متواصل وتقييم تقدمهم في التعلم، مع تخصيص أوقات للمناقشات بهدف الإجابة على الأسئلة وتعزيز المشاركات الفعالة ودافعية التعلم,
- القدرة على إجراء الاتصال بالصوت والصورة مع الطلبة.

- القدرة على معرفة أساليب التدريس التي تتناسب مع التعليم الجديد.
- القدرة على استخدام غرف المحادثة وإنشاء مقاطع الفيديو.
- القدرة على تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى المتعلم.
- القدرة على الوقوف على الفروق الفردية بين المتعلمين.

في هذا الإطار نسجل أن البيئة التعليمية الإلكترونية التي جهزتها الجامعات الجزائرية لم تعمل على:

- خلق مواقف تعليمية يمكن أن يحدث فيها التعليم والتعلم بالمواصفات التي يشير لها هذا النوع من التعليم إذ:
  - لم تضمن بالأساس متابعة عملية التعليم بنسبة عالية من قبل الطلبة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالطلبة أنفسهم من حيث عدم قدرة العديد منهم من استيعاب أسلوب التعليم الإلكتروني عن بعد ومن ثم الانخراط فيه، أو لعدم قدرة فئة أخرى منهم والتي نراها مرتفعة من استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني، أو لأن عدد آخر منهم لا يملك مقومات التعليم الإلكتروني من حيث إمكانية امتلاك جهاز للحاسب الآلي أو امتلاك إمكانية لتغطية الهاتفية ما بالك للشبكة العنكبوتية، ومنها ما يتعلق بالجوانب الفنية والتنظيمية التي تتعلق بالجامعة أو بالدولة ككل من حيث قلة أو انعدام التجهيزات الإلكترونية والفنية المساعدة لتطوير هذا النمط من التعليم.
  - لم تتمكن من أن تجعل المعلم من أن يصبح مديرا للعملية التعليمية التعلمية بدلا من ملقنا لها، ولا أن تعمل على الوصول بالمتعلم إلى مرحلة التمكين، بسبب حرص الأول على عدم تخليه على سلطانه القديم، وبسبب حرص الثاني على التعامل السلبي الذي ألفه والذي يتيح له القدرة على التعلم بأقل جهد، من حيث تعوده على الاستقبال لا المشاركة.
  - لم تتمنكن من تنمية مهارات الكادر التعليمي لأسباب كذلك متعددة في كيفية استخدام تقنيات وبرمجيات إعداد المحتوى التعليمي الموجه للطلبة والتي تتكون من نصوص وأفلام فيديو وصور وآليات تفاعلية متعددة.
  - لم تتمكن من تنمية مهارات وقدرات كل من المعلمين والمتعلمين وبناء شخصياتهم وحملهم على التواصل مع بعضهم البعض، وعلى التفاعل مع متغيرات العهد الجديد من التعليم من خلال الوسائل التقنية الحديثة.
  - لم تقوى على رفع قدرات التفكير العليا لدى المتعلمين وتحقيق مبدأ التعليم والتعلم الذاتي بسبب التخوف والإحجام الذي أباده العديد منهم لهذا النوع من التعليم، فضلا على عدم قدرة العديد منهم على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يتطلبها هذا النوع من التعليم المستمر.
  - لم تقوى على الوقوف على الفروق الفردية بين المتعلمين.

- لم تقوى على استحداث مجموعات النقاش ومنتديات الحوار المتبادل بين الكادر التعليمي فيما بينه، أو فيما بين الكادر التعليمي والطلبة، أو فيما بين الطلبة أنفسهم.
- لم تقوى على جعل المحتوى التعليمي يحتوي على أنشطة متنوعة والتي من شأنها أن تجعل الطالب ايجابيا ومتفاعلا معه.
- لم تقوى على تتبع أراء الطلبة من قبل الطاقم التعليمي والرد على أسئلتهم وانشغالاتهم وتقويمها.
- كل ما أمكن لها تحقيقه هو وضع الدروس أو المقررات الدراسية الكلاسيكية على منصة المودل ومطالبة الطلبة على الاطلاع عليها استعدادا للامتحان حولها.

3.4 تصميم وتنفيذ المقرر الدراسي الإلكتروني:

إن تصميم وتنفيذ المقرر الدراسي الإلكتروني من قبل عضو هيئة التدريس في ضوء التعليم الإلكتروني عن بعد يتطلب منه الخضوع لجملة من الضوابط العلمية والفنية التي لم يختبرها من قبل في النظام التعليمي الكلاسيكي، فإذا كان إعداد وتنفيذ المادة التعليمية في الصف التقليدي كانت تتم بشكل مباشر من قبله بالاعتماد على خبرته ومهاراته، فإن الأمر مختلف تماما في التعليم الإلكتروني عن بعد، إذ أن تصميمه للمادة العلمية التعليمية وتنفيذها يكون مسبقا خارج الصف الدراسي بالاعتماد على خبرته في التعليم فضلا على قدرته على التعامل مع مختلف التقنيات الإلكترونية التي يستوجبها هذا النمط من التعليم كأدوات لنقل المعلومات للمتعلم لتحقيق الأهداف المرجوه من تطبيقه، على اعتبار أن المتعلم في هذا النمط التعليمي يعد العنصر الفعال، من حيث ضرورة تحضيره لتولي عملية تعلمه بذاته، والحرص على شحذ طاقاته وخبراته ومعارفه ومهاراته عن بعد بما يرفع من رصيده المعرفي الذي سيؤهله في المستقبل بأن يكون عضو فعال في العملية التعليمية التعلمية.

تبعا لذلك تحتاج عملية تصميم وتنفيذ المقرر الدراسي الإلكتروني من قبل عضو هيئة التدريس ادراكه لمختلف مراحلها، فضلا على تمتعه بجملة من الكفايات من حيث التخطيط، العرض، التقييم، والتقويم.

من حيث المراحل:

تمر عملية تصميم المقرر الدراسي الإلكتروني بخمس مراحل تتحدد في:

مرحلة التحليل: تشمل هذه المرحلة على:

- تجميع المعلومات المتعلقة بالمحتوى الدراسي باستخدام مختلف تكنولوجيا التعليم الإلكتروني.
- تحديد الأهداف التعليمية الخاصة بالمحتوى الدراسي.
- تحديد طبيعة الجمهور المستهدف(المتعلمين) من حيث التعرف على الخصائص العقلية والنفسية والمعرفية والجسدية لهم لتكوين صورة واضحة على قدراتهم ومهاراتهم للمساعدة في إعداد المادة التعليمية التفاعلية المناسبة لهم.

- تحديد امكانيات البيئة التعليمية الافتراضية من حيث طبيعة الوسائل التقنية التي يمكن اللجوء إليها واستخدامها.
- تحديد وتحليل المعلومات والمهارات التي يحتاج إليها المتعلم.
- تحديد استراتيجيات التدريس المناسبة.
- تحديد مخرجات العملية التعليمية.
- تحديد مجمل العقبات والمعوقات من أجل التصدي لها.

مرحلة التصميم: تشمل هذه المرحلة:

- وضع المصادر والمواد التعليمية وتجميعها، فضلا على وضع دليل بالمحتويات المتواجدة.
- توضيح عملية الترتيب التي سيتم اتباعها.
- وضع مقترحات لتصميم المقرر الدراسي وكيفية السير في عرض المعلومات.
- وضع الأنشطة المساعدة لتعزيز المقرر الدراسي(كتب، مقاطع صوتية أو مرئية).
- وضع طرق لتقييم المقرر.

مرحلة التطوير: تشمل هذه المرحلة:

- إنتاج المقرر الدراسي حسب التصور الموضوع.
- جمع وانتاج مختلف المصادر التعليمية المتوافرة لإعداد المواد التعليمية.

مرحلة التطبيق: تشمل هذه المرحلة:

- تجميع كل محتويات المقرر.
- إخراج المقرر في صورته النهائية.
- تركيب المحتوى الدراسي الإلكتروني على النظام الإلكتروني الخاص بالجامعة.
- تدريب المدرسيين والمتعلمين على كيفية استخدام المقرر الدراسي والنظام الإلكتروني الخاص بالجامعة.
- متابعة أداء المدرسين والمتعلمين على التغلب على المشكلات التقنية التي يطرحها النظام الإلكتروني المتعلق بالأرضية الرقمية التي تتيجها الجامعة.

مرحلة التقويم: تشمل هذه المرحلة:

- فحص مدى استيعاب المتعلمين للمادة التعليمية المطروحة.
- تقويم المادة التعليمية ومدى كفاءتها وملائمتها للمساق التعليمي، ومدى الفائدة التي تحققها.
- تشخيص مواطن الضعف التي تحتاج إلى إعادة تصميم جديدة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحديث المادة التعليمية بما يخدم الأهداف التعليمية المقررة.(**محمد تيسير كامل حنتولي،2016.ص- ص 32 -35)**

من حيث الكفايات: على المدرس أن يمتلك ويتمتع بالمهارات الآتية في تصميم وعرض المقرر الدراسي من حيث:

- أن يمتلك القدرة على تنظيم الوقت لوضع وتطوير المقرر.
- أن يمتلك القدرة على وضع مقرر يتناسب مع القدرات المتباينة للمتعلمين.
- أن يمتلك القدرة على وضع مقرر دقيق.
- أن يمتلك القدرة على عرض المقرر بمنطقية وتسلسل.
- أن يمتلك القدرة على وضع أنشطة مناسبة لخصائص المتعلم ومثيرة للتفكير الإبداعي لديه.
- أن يمتلك القدرة على تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى المتعلم.
- أن يمتلك القدرة على التعامل الصحيح والجيد لمختلف التقنيات التعليمية التي يتيحها هذا النوع من التعليم.
- أن يمتلك القدرة على تدريب المتعلمين على استخدام النظام والمقرر الإلكتروني، فضلا على القدرة على تتبع أدائهم وتقديم الإرشاد لهم، بالإضافة إلى القدرة على تشجيعهم على التواصل معه أو فيما بينهم من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني المختلفة.**(بنت مساعد بن ريحان الماسة،2021)**

في هذا الإطار نسجل:

بخصوص درجة تقيد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية بمراحل تصميم المقرر الدراسي نسجل الآتي:

- أن أغلب المقررات الدراسية الإلكترونية التي وضعت في الأرضيات الرقمية لمختلف الجامعات الجزائرية من قبل مختلف أعضاء هيئة التدريس هي في الغالب نصوص مقتبسة من المحاضرات الكلاسيكية لم يتم استخدام تقنيات وبرمجيات خاصة فيها، والتي من المفروض أن تتكون من أفلام فيديو وصور وآليات تفاعلية متعددة.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يحدد الكفاءات والمهارات المستهدفة.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يتسم بالوضوح والسهولة والجاذبية والتشويق.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس غير ملائم لخصائص المتعلمين المستهدفين.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس غير مزود بالمهارات الفنية من حيث إجادة التعامل مع الفصول الرقمية.

- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يعتمد على تنويع مصادر المعلومات.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يعمل على تحليل الاحتياجات التعليمية لبيئة التعليم الإلكتروني.
- المحتوى الإلكتروني المقدم من قبل أعضاء هيئة التدريس في الأغلب اعتمد على المحتوى وليس على الأهداف.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يحتوي على اختبارات ذاتية والتي من شأنها أن تكشف على درجة استيعاب المتعلم للمحتوى بالشكل المطلوب والمناسب.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يعمل على فتح قنوات للتواصل مع المتعلم لتبادل الأفكار والآراء معه حوله.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يوفر للمتعلم قائمة بالمراجع والمصادر التي تم الاستناد عليها في إعداده.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يخضع للتقييم من قبل الخبراء في المجال قبل اعتماده وعرضه.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يراعي السلامة اللغوية والعلمية.
- المحتوى الإلكتروني المقدم في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس لم يرسي قائمة بالتعليمات والارشادات التي تساعد المتعلم على التعامل الصحيح معه.
- أدوات التعليم الإلكتروني المستخدمة في الأغلب من قبل أعضاء هيئة التدريس غير ملائمة لمتطلبات المتعلمين.

بخصوص تمتع عضو هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية بالكفايات نسجل الآتي:

- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على استخدام تقنيات التعليم الحديثة لا في عملية تصميم المقررات الدراسية ولا في بقية المراحل التي تخص العملية التعليمية من إدارة الصف الدراسي أو اختيار نوعية خاصة من استراتيجيات التدريس التي تتلائم مع هذا النوع من التعليم المستجد.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على بناء رؤية وخطة لتصميم مختلف مراحل العملية التعليمية وفق مقتضيات هذا النوع من التعليم.

- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على استخدام تكنولوجيا الأدوات التعليمية وأجهزة الكومبيوتر بفعالية عند القيام بعملية التدريس.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على بناء وتفعيل التشجيع بينه وبين متعلميه لإكسابهم المعرفة والمعلومات المختلفة.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على امتلاك واستخدام الاستراتيجيات التدريسية الملائمة لهذا النوع من التعليم والتي يمكن من خلالها تحديد الأهداف والواجبات والمناقشات.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على استخدام الوسائل الخاصة بتنفيذ التغذية الراجعة الفورية.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على الوقوف على مستوى المهارة التي يتمتع بها متعلميه في استخدام الأدوات التقنية التي يفرضها هذا النوع من التعليم.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على الوقوف على متطلبات وحاجات متعلميه التعليمية للوفاء بها بالحجم الصحيح وفي الوقت المناسب.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على الاستمرار في تقويم مجهودات متعلميه كما كان يفعل خلال التعليم الكلاسيكي.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على الوقوف على مدى جاهزية متعلميه على التعلم الذاتي.
- لم يتح لعضو هيئة التدريس القدرة على استخدام مهارته في تنمية الاتجاهات الإيجابية لمتعلميه نحو التعليم الإلكتروني عن بعد بما يخدم أهداف العملية التعليمية ويرفع من مستوى تحصيليهم الدراسي.
- **فضلا عن ذلك:**
- لم يتصف عدد آخر منهم بالجدية في الوفاء بمستلزمات ومتطلبات هذا النوع من التعليم.
- لم تتوفر الرغبة والحماسة لدى عدد آخر منهم في التأقلم الإيجابي مع شروط وقواعد هذا النوع من التعليم.
- لم يسخر عدد آخر منهم وقته وجهده بما يكفي في تفعيل عملية التفاعل الافتراضي الذي يعد أحد مسلمات هذا النوع من التعليم.

الأمر الذي ساهم في:

- عدم فهم العديد من المتعلمين لمحتوى المقررات الإلكترونية (مجازا وإن كانت لا تحمل سوى الاسم) التي وضعت على مختلف المنصات الرقمية التي عجت بها مختلف الجامعات الجزائرية.
- عدم توليد متعة لدى المتعلمين في متابعتها بمقدار ما زادت من درجة الملل والرتابة لديهم.
- عدم تشجيع المتعلمين على الدخول إليها أو حتى إلى مواقع التعليمية أخرى للبحث عن المعلومة.

- عدم قدرة العديد من المتعلمين في متابعتها إن اضطروا إلى ذلك بسبب افتقادها لليسر والسهولة، فضلا على احتواء العديد منها على جملة كبيرة من الأخطاء المطبعية واللغوية بل حتى العلمية والفكرية منها.
- عدم قدرتها في تحسين مستوى التحصيل الدراسي لديهم بسبب أنها لم تراعي مجمل الفروقات الفردية بينهم في مرحلة التصميم.
- عدم قدرتها في زيادة التفاعل بين المتعلمين أنفسهم فيما بينهم أو بينهم وبين مدرسيهم.
- عدم قدرتها في تقوية العلاقة بين المتعلمين والمدرسين، الأمر الذي أثر على سيرورة العملية التعليمية التعلمية بشكل واضح.
- أخيرا وليس آخرا لم تقوى على ربط المتعلمين بواقعهم.

4.4 تهيئة معلم الكتروني:

المتعارف عليه في التعليم الكلاسيكي أنه ليكون هناك تدريس ناجح وفعال يجب توفر مدرس كفؤ يمتلك كفايات معينة والتي تتحدد في خمس: كفيات شخصية، كفايات أخلاقية، كفايات نفسية، كفايات اجتماعية، وأخيرا كفايات علمية، إلا أن الأمر في التعليم الإلكتروني عن بعد سيتطلب توفر هذا المدرس الكفؤ على كفاية سادسة لم يعهدها من قبل في مجال عمله والتي ستحدد امكانية نجاحه ونجاح العلمية التعليمية التعلمية برمتها والتي تتحدد في درجة كفايته في توظيف أدوات التعليم الإلكتروني عن بعد وشبكة الأنترنت وأنظمة إدارة التعليم الإلكتروني عن بعد في كل من:

- تصميم الدرس الإلكتروني (المادة العلمية).
- القدرة في إدارة المتعلمين (إدارة الصف الإلكتروني).
- الحضور المستمر والفعال لذاته في إدارة العملية التعليمية التعلمية بما يخدم متطلبات المتعلمين ويلبي رغباتهم العلمية التعلمية.
- تقييم أداء المتعلمين بشكل دوري ومستمر بما يضمن الموضوعية والعدالة.

وتحقيق كل ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على كفايته في:

- إنشاء وتعديل الوثائق على الحاسب الآلي الخاص به.
- إنشاء وتنظيم الملفات والمجلدات على جهاز حاسبه الآلي.
- إدارة الملفات على جهاز حاسبه الآلي، مثل نسخ الملفات ونقلها أو حذفها.
- امتلاك المهارات الأساسية للتعامل مع نظام النوافذ.(Windows)
- استخدام برنامج معالجة النصوص.
- تصفح شبكة الأنترنت وتحميل الملفات منها.
- استخدام مواقع شبكات التواصل الإجتماعي.

- استخدام مواقع اليوتيوب في البحث عن الفيديوهات التي لها علاقة بالمحتوى التعليمي وتحميلها وعرضها للطلبة.
- القدرة على البحث في الشبكة العنكبوتية من خلال استخدام محركات البحث والبحث المتقدم.
- استخدام برامج المحادثة (كتابة، صوت وصورة) على شبكة الأنترنت.**(حناوي مجدي محمد رشيد،2019.ص119).**

بخصوص كفايته في تصميم الدرس الإلكتروني (المادة العلمية) فتتحدد في:

- كفايته في التخطيط للمقرر الدراسي (المادة العلمية).
- كفايته في تصميم وتطوير المقرر الدراسي.
- كفايته في إدارة المقرر الدراسي على الشبكة العنكبوتية.

والتي تتضمن في النهاية كل من:

- كفايته في تقديم وصف عام للمقرر الالكتروني.
- كفايته في وضع الهدف الرئيسي للمقرر الدراسي.
- كفايته في تحديد مخرجات التعلم للمقرر الدراسي(المعارف، المهارات، الكفاءات).
- كفايته في اختيار مصادر التعلم والتجهيزات المطلوبة.
- كفايته في مراعاة جميع الجوانب النفسية والمعرفية وغيرها من الجوانب ووضعها في الاعتبار عند تصميم المقرر الدراسي.
- كفايته في اختيار الاستراتيجية التدريسية الملائمة لعرض المقرر الدراسي.
- كفايته في معرفة طرق وأساليب التقويم الإلكترونية بما يحقق العدالة والموضوعية. **(بنت محمد هضيبان الدوسري نوف،2014. ص، 33)**

بخصوص كفايته في إدارة المتعلمين(إدارة الصف الإلكتروني) فتتحدد في:

- كفايته في تحديد احتياجات الطلبة التعليمية.
- كفايته في مراعاة الاختلافات بين خصائص المتعلمين أثناء تقديم أو عرض المقرر.
- كفايته في تحديد الوسيلة الإلكترونية المناسبة لإيصال المعلومة للمتعلمين(نص، صورة، صوت أو نقاش).
- كفايته في متابعة تطور مستوى المتعلمين خلال عملية عرض أو تقديم المقرر.
- كفايته في إعطاء خبرات إيجابية للمتعلمين خلال عملية التفاعل معهم.
- كفايته في تدعيم الثقة لدى الطلاب بأنفسهم خلال عمليات التفاعل معهم.
- كفايته في تزويد المتعلمين بالتغذية الراجعة الفورية حول مجمل ملاحظاتهم أو استفساراتهم أو مختلف أعمالهم التي يقومون بها.

- كفايته في تنظيم عملية تلقي الطلاب للدرس عن بعد.(**مها محمود طلعت مصطفى، ب،ت، ص،272)**

بخصوص الحضور المستمر والفعال لذاته في إدارة العملية التعليمية التعلمية بما يخدم متطلبات المتعلمين ويلبي رغباتهم العلمية التعلمية فتتحدد في كل من:

- كفايته في زيادة وتنمية مفاهيم ومهارات التعلم الذاتي لدى المتعلمين وفق قدراتهم واستعداداتهم الخاصة.
- كفايته في تدريب المتعلمين على تطوير مهاراتهم في توظيف واستخدام أدوات التفاعل الإلكتروني لتحقيق التعاون والمشاركة في تنفيذ المقرر.
- كفايته في دفع المتعلمين إلى الاستفادة من كافة المصادر الإلكترونية المتاحة عبر وسيلة الأنترنت في الحصول على المعلومات وتبادلها إلكترونيا فيما بينهم، دون اللجوء إليه كل مرة.
- كفايته في مساعدة الطلاب في أن يكونوا معتمدين على أنفسهم نشطين، مبتكرين، ومتعلمين ذاتين، بدلا من أن يكونوا مستقبلين للمعلومات.
- كفايته في تشجيع الطلاب على التفاعل مع المحتوى، ومعه، ومع زملائهم، ومع أنفسهم. **(مها محمود طلعت مصطفى، ب، ت. ص،9.**

بخصوص كفايته في تقييم أداء المتعلمين بشكل دوري ومستمر بما يضمن الموضوعية والعدالة فتتحدد في كل من :

- كفايته في اختيار الأساليب التقويمية الملائمة للوقوف على أداء المتعلمين(امتحانات كتابية، شفاهية، تقارير، واجبات منزلية).
- كفايته في الوقوف على قدرة المتعلم على أداء المهارات، الكفاءات، المعارف، بما يحقق مخرجات المقرر التعليمي.
- كفايته في الوقوف على نقاط القوة في أداء المتعلمين والعمل على تعزيزها.
- كفايته في الوقوف على نقاط الضعف في أداء المتعلمين والعمل على تلافيها أو تصحيحها.
- كفايته في تمكين المتعلم على إدراك نقاط ضعفه وقوته والعمل على تنمية روح التشخيص والمعالجة لديه.**(بطاهر العربي،2013 /2014، ص، 86)**

المسجل واقعيا حول هذه المسألة في الجامعة الجزائرية (كفاية المعلم الإلكتروني) الآتي:

- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس لا يزال بعيد عن استخدام أدوات التعليم الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت (الفيديو التفاعلي، برامج المحادثة) في تصميم أو تنفيذ أو تقويم المقرر الدراسي المقدم للمتعلمين بما يساهم في زيادة دافعيتهم واستمتاعهم بالأنشطة والتحديات.
- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس يجد صعوبة في تصميم تقديم المقرر الدراسي على شكل وحدات تعليمية صغيرة، فضلا على تعديلها مرة أخرى إن تطلب الأمر ذلك.

- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس يجد صعوبة في زيادة فهم الطلاب لمحتوى المقر الدراسي، وادراكهم لها عبر مختلف الوسائط والأدوات التكنولوجية التي يتيحها هذا النوع من التعليم.
- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس لا يزال يجد صعوبة في البحث في الأنترنت عن المصادر الخاصة بمحتوى المقررات التي كلفوا به.
- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس لا يزال يجد صعوبة في تقديم المساعدة للطلبة في استخدام الأنترنت للقيام بالأعمال التعاونية فيما بينهم.
- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس لا يزال يجد صعوبة في الوصول إلى البرمجيات التعليمية التي تخدم محتوى مقرره الدراسي.

فضلا عن ذلك:

- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس لا يجد الوقت الكافي لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التدريس.
- عدد كبير من أفراد أعضاء هيئة التدريس ينتابه الخوف والقلق من استعمال الأنترنت في التواصل مع الطلبة، أو في البحث عن المادة العلمية التي هو بحاجة إليها تحت ذريعة الخوف من الوقوع في المحظور.

5. التحديات التي تنتظر التجربة الجزائرية:

إن الوقوف على مجمل هذه النقائص في التجربة الجزائرية يجعلنا نؤكد على حقيقة واحدة والماثلة أمام الجميع والتي تتحدد في أن استخدام الجامعة الجزائرية للتعليم الإلكتروني عن بعد لا يزال بعيد المنال وفق المعايير الدولية والسبب يعود إلى:

- ضعف البنية التحتية من حيث نسبة التغطية وسرعة التدفق من حيث شبكة الأنترنت، فضلا على قدرة هذه الشبكة على تحمل الضغط، بالإضافة إلى قلة توفر الكهرباء في العديد من المناطق التي توصف بمناطق الظل، أو في توفر الأجهزة الإلكترونية لدى أغلب المتعلمين والتي تمكنهم من متابعة دروسهم عن بعد.
- صعف جهوزية الكادر التعليمي والطلبة في امتلاك المهارات التقنية والتكنولوجية اللازمة في هذا النوع من التعليم والتي تمكنهم من أداء التعليم والتعلم عن بعد.

فضلا على:

- غياب الوعي بفاعلية هذا النوع من التعليم ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد من قبل كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- ضعف المواقع التعليمية الجزائرية وعدم تحيينها كل مرة بشكل دائم، بالإضافة على عدم تنظيمها لعدم وجود مختصين في المجال.

إن تسجيل هذه النقائص والتي تعد تحديات أمام الدولة الجزائرية بالخصوص وليس فقط أمام الجامعة الجزائرية، والتي تستوجب على الجميع العمل على إدراكها والعمل كذلك على التعامل معها بإيجابية وبروح من المسؤولية إن أريد لهذا النوع من التعليم أن يأخذ مجراه الطبيعي ويحقق الهدف المنشود منه والذي يتحدد بالمجمل في تمكين الكل من التعلم بغض النظر عن الفوارق الطبقية أو الجغرافية.

وتحقيق ذلك يتوقف على:

- توفير البنية التحتية للتعليم الإلكتروني من حيث إرساء شبكة قوية في مجالي الكهرباء والأنترنت والتي من شأنها أن تتيح للجميع امكانية استخدامها للوصول إلى المحتوى الرقمي للتعليم الإلكتروني بيسر وسلاسة، والتي من شأنها كذلك أن تبدد كل الفوارق الإجتماعية والجغرافية.
- تأسيس مركز وطني للتعليم الإلكتروني عن بعد يعنى:
  - بتنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين مختلف الجامعات الجزائرية.
  - بوضع وتطوير المناهج الرقمية وزيادة المحتوى الرقمي التفاعلي.
  - بتوظيف مختلف التقنيات في مجال الاتصال وتقنيات المعلومات في مساندة التعلم والتعليم عن بعد.
  - بوضع الأصول التعليمية التي لها علاقة بمفهومات وممارسات التعليم المستند لتقنيات التعليم عن بعد.
  - بوضع معايير الجودة في تصميم وإنتاج ونشر المادة العلمية.
  - بإعداد جميع أطراف العملية التعلمية التعلمية(أساتذة وطلبة) في كيفيات استخدام الإتصالات الرقمية في متابعة التعليم عن بعد.

الوفاء بهذه المستلزمات بشكل منهجي ومدروس من الجهات الوصية حتما سيساهم في:

- تمكين جميع أطراف العملية التعليمية من الوصول بأمن وأمان إلى المقررات الدراسية التي تحتويها المنصات الإلكترونية التي تعج بها مختلف جامعات الوطن.
- تنمية مهارات الطلبة وإعدادهم إعدادا جيد والذي يتناسب مع المتطلبات المستقبلية باستخدام تقنيات المعلومات في التعليم عن بعد والإستفادة منها.
- رفع مستوى قدرات الأساتذة في توظيف تقنيات المعلومات في الأنشطة التعليمية كافة.
- تطوير دور الأستاذ والطالب في العملية التعليمية التعلمية بما يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة.
- توسيع دائرة اتصالات الطلبة من خلال شبكات الاتصال العالمية وعدم الاقتصار على الأستاذ .
- زيادة فرص الاستفادة من التعلم خاصة لدى الفئات الأقل حظا.

فضلا على مساهمتها في:

- سد النقص في الكادر البشري (الأساتذة).
- المساعدة على التواصل والانفتاح مع الآخرين.
- إعطاء الاستقلالية للطلبة والاعتماد على النفس في البحث عن المعارف والمعلومات التي هم بحاجة إليها في بحوثهم ودراستهم.

عدم الوفاء بها حتما سيؤدي إلى:

- تعميق الفوارق التعليمية بين المتعلمين بسبب الفوارق الرقمية بينهم.
- تعميق الفوارق بين جميع المتعلمين في الاستفادة من تكافؤ الفرص في التعلم والتعليم.
- إعاقة امكانية استمرارية المتعلمين في التحصيل الدراسي.
- إعاقة بناء كفايات ومهارات عالية في استعمال التقنيات الرقمية بكفاءة بهدف التعليم والتعلم من قبل كافة أطراف العملية التعليمية.
- إعاقة امكانية الاستفادة من المحتوى الدراسي ذاتيا والذي من شأنه أن يساعد على فقدان المعلومات.
- إعاقة إتاحة الفرصة أمام المتعلمين في الاستفادة من التعليم التفاعلي بسبب اقتصاره على النص دون أن يمتد إلى الصوت أو الصورة عبر الشاشة.
- إعاقة إتاحة بيئة تعليمية افتراضية بسبب غياب الاتصال الرقمي بين المتعلمين وبين الأساتذة.
- إعاقة إمكانية تبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة من قبل المتعلمين فيما بينهم أو فيما بينهم وهيئة أعضاء التدريس مما يؤثر على فرص زيادة الاستفادة من الآراء أو المقترحات المطروحة من قبلهم ودمجها مع آرائهم الخاصة مما يساعد على تكوين أساس متين عند التعلم لديهم.

6. نتائج الدراسة:

من خلال عرض أفكار الدراسة نسجل الآتي:

- لجوء الجامعة الجزائرية إلى استخدام التعليم الإلكتروني عن بعد خلال مرحلة جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد) أخذ طابع الطارئ بسبب محاولة تجنب انتشار الفيروس بين مختلف أطراف العملية التعليمية وتحقيقا لشروط التباعد الإجتماعي لا غير.
- افتقد هذا الأسلوب من التعليم إلى التخطيط والتقييم المسبق مما جعله يأخذ شكل الحل الموقت في انتظار العودة إلى النظام التعليمي السابق بعد تلاشي الفيروس.
- الجامعة الجزائرية وجدت صعوبة في إرساء دعائم هذا النوع من التعليم بسبب ضعف البنية التحتية في البلد بالخصوص في توفر وانتشار تقنيات الاتصال السريع وعدم كفاءتها بالمقارنة بوسائل الاتصال الموجودة بالدول الغربية، الأمر الذي سبب جملة من المشكلات التقنية أمام

مختلف أطراف العملية التعليمية في الوصول والحصول على المحتوى التعليمي الرقمي بيسر وسلاسة.

- الطاقم التعليمي وكذلك جموع الطلبة لم يمتلكوا الجاهزية والقدرة الكافية لمواجهة احتياجات التدريس عن بعد بسبب الانتقال الطارئ إليه دون أي تخطيط مسبق له.

فضلا عن ذلك:

- هذا النوع من التعليم في الجامعة الجزائرية خلال مرحلة تطبيقه لم يقوى على خلق بيئة تعليمية تفاعلية من خلال استخدامه لمختلف التقنيات الجديدة التي تم اللجوء إليها بسبب ضعفها أو محدودية القدرة في استعمالها والاستفادة من مزاياها من قبل أطراف العملية التعليمية.
- كذلك هذا النوع من التعليم لم يقوى على دعم عملية التفاعل بين المتعلمين والمعلمين(أعضاء هيئة التدريس) بسبب ضعف مختلف الأطراف في استخدامها والاستفادة منها بالشكل الصحيح والسليم، الأمر الذي أعاق عملية تبادل الخبرات التعليمية والآراء والمناقشات والحوارات الهادفة بينهما.
- كذلك هذا النوع من التعليم لم يعمل على رفع قدرات التفكير العلمي لدى المتعلمين والذي جعل منهم محور العملية التعليمية.
- لم يعمل كذلك على إكساب المعلمين(أعضاء هيئة التدريس) والمتعلمين المهارات التقنية اللازمة والمهمة لاستخدامها خلال عملية التعليم والتعلم.
- لم يعمل على تطوير دور المعلم(عضو هيئة التدريس) في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المستمرة والمتلاحقة.

بالإضافة إلى كل ذلك:

- عمل هذا النوع من التعليم على وضع المعلم(عضو هيئة التدريس) والمتعلم في مأزق تحقيق أهداف المنهج التعليمي أو حتى في إنهائه.
- أظهر هذا النوع من التعليم محدودية مختلف المنصات الرقمية التي وضعتها مختلف المؤسسات الجامعة في الوفاء بالمعايير الدولية في تقديم الخدمة التعليمية بسبب محدودية الجميع في الاستفادة من البرمجيات الإلكترونية في مجال التعليم والتعلم.
- كما فاقم من معاناة الطلبة الأقل حظا في التحول الرقمي للاستفادة من حق التعليم والتعلم، الأمر الذي ساهم في توسيع الهوة في التحصيل الدراسي بينهم وبين غيرهم ممن لا يجدون أية صعوبة في الحصول عليه.

7. المقترحات:

ما دام قد توصلنا إلى أن التعليم الالكتروني عن بعد في الجامعة الجزائرية لا يزال بدائيا وضعيفا، وأن شروط تحقيقه لم تتوفر بالكم والنوع المطلوبين في الوقت الحاضر، فضلا أنه مجرد

استجابة طارئة لتداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19 المستجد)، فإن ذلك يدعونا إلى القول أن إرسائه بالشكل الصحيح والسليم يستوجب القيام بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: ضرورة العمل على تحقيق متطلبات التعليم الإلكتروني المتعلقة بالبنية الرقمية التكنولوجية في البلد من حيث:

- العمل على تحسين البنية الرقمية التكنولوجية في البلد من حيث الانتشار والتدفق.
- العمل على تمكين الجامعات من كافة التقنيات التكنولوجية التي يقتضيها هذا النوع من التعليم.
- العمل على تمكين الطلبة بالخصوص منهم الفقراء من الحاسوب وخطوط الإنترنت بالمجان.
- العمل على توفير روابط الكترونية للطلبة تعمل على ايصالهم بالمكتبات الرقمية والمواقع العلمية بما يخدم تخصصهم وتمكنهم من الاستزادة من المعلومات ومصادر أكبر للمعرفة.

الخطوة الثانية: ضرورة العمل على تحقيق متطلبات التعليم الإلكتروني المتعلقة بالمعلم(عضو هيئة التدريس) من حيث:

- تنمية القدرة لديه على استخدام البرامج الإلكترونية في إعداد المقررات الدراسية.
- تنمية القدرة لديه على استخدام الوسائط التكنولوجية في التواصل مع الطلاب ومتابعة واجباتهم التعليمية عن كثب.
- تنمية القدرة لديه على استخدام الشبكة العنكبوتية في البحث عن المعلومات ذات الصلة بالمقرر الدراسي.
- تمية القدرة لديه على تصميم البيئة التعليمية الإلكترونية.

الخطوة الثالثة: ضرورة العمل على تحقيق متطلبات التعليم الإلكتروني المتعلقة بالطالب من حيث:

- تنمية القدرة لديه على استخدام مختلف تقنيات التعليم الإلكتروني.
- تنمية القدرة لديه في استخدام مهارات توظيف الحاسوب في عملية التعلم.
- تنمية القدرة لديه في استخدام مصادر المعلومات التفاعلية المتاحة لتطوير قدراته ومهاراته ومعارفه بشكل الذاتي.

الخطوة الرابعة: ضرورة العمل على تحقيق متطلبات التعليم الإلكتروني المتعلقة بالمنهج من حيث:

- تنمية قدرة المعلم(عضو هيئة التدريس) على تصميم المحتوى التعليمي الرقمي.
- تنمية قدرة المعلم (عضو هيئة التدريس) على مراعاة الفروق الفردية التي يطرحها هذا النوع من التعليم والتعلم بروح من المسؤولية والإيجابية.
- تنمية قدرة المعلم(عضو هيئة التدريس) في اختيار الاستراتيجيات التعليمية التي تتناسب مع متطلبات هذا النوع من التعليم الافتراضي.
- تنمية قدرة المعلم(عضو هيئة التدريس) في مواجهة المشكلات التي تواجه المتعلم في فهم واستيعاب المعلومات عن بعد.

الخطـوة الخامسـة: ضـرورة العمـل علـى تطبيـق متطلبـات التعلـيم الإلكترونـي المتعلقـة بالبيئـة التعليميـة من حيث:

- تنميـة قـدرة المعلم(عضـو هيئـة التـدريس) فـي توجيـه الطلبـة إلـى المصـادر الإلكترونيـة المناسـبة والتي تعود عليهم بالفائدة في مجال التخصص.
- تنمية قـدرة المعلم(عضـو هيئـة التـدريس) فـي تزويـد الطلبـة بالمهـارات التقنيـة والعلميـة التـي هـم بحاجـة إليها.
- تنميـة قـدرة المعلم(عضـو هيئـة التـدريس) فـي إدراك احتياجـات المـتعلم والتعامـل معهـا تبعـا لنـوع الأسلوب المعرفي الذي لديه.
- تنمية قدرة المعلم(عضو هيئة التدريس) في خلق الدافعية لدى المتعلم والرفع من معنوياته.

8. خاتمة:

ممـا لا شـك فيـه أن التعلـيم الإلكترونـي عـن بعـد يقـدم جـودة تعليميـة، فضـلا علـى أنـه يزيـد مـن فـرص اعتمـاد المـتعلم علـى ذاتـه بشـكل أكبـر بصـفته محـور العمليـة التعليميـة، ويعمـل علـى تقليـل تكلفـة الإنفاق، ويوفر على المعلم والمتعلم عناء التنقل إلى الفصول والمراكز التعليمية.

وممـا لا شـك فيـه كـذلك أن تحقيقـه فـي الميـدان يتوقـف علـى تـوفر جملـة مـن المقومـات فـي كـل مـن المعلـم والمـتعلم والبيئـة التعليميـة الافتراضـية، فضـلا علـى وجـود بنيـة رقميـة متطـورة مـن حيـث الانتشار والتدفق.

وممـا لا شـك فيـه أيضـا إن إرسـاء قواعـد هـذا النظـام فـي الجامعـة الجزائريـة يحتـاج إلـى تفكيـر مخطط وممنهج غير الذي يمارس في الوقت الراهن والذي يستوجب بالضرورة العمل على:

- إنشـاء شـبكة قويـة مـن الخـدمات الرقميـة مـن حيـث الانتشـار والتـدفق بهـدف تمكـين كـل الأطـراف المرتبطة بالعملية التعليمية من الوصول إليها واستغلالها في العملية التعلمية.
- تهيئـة الـوعي بأهميـة هـذا الأسـلوب التعليمـي لـدى مختلـف الأطـراف المرتبـة بـه مـن أجـل تمكينـه مـن الانتشار بسلاسة وأمان.
- بنـاء مهـارات رقميـة لـدى مختلـف أطـراف العمليـة التعليميـة تكـون قـادرة علـى قيـادة وتشـغيل هـذا النـوع من التعليم.
- إجـراء تقيـيم دوري لمتطلبـات هـذا النـوع مـن التعلـيم لأجـل الوقـوف علـى نقـاط القـوة والضـعف فيـه مـن أجل تعزيز أسسه بما يخدم أهداف العملية التعليمية.
- الاسـتجابة الفوريـة والمخططـة لمجمـل الفـرص والتهديـدات التـي يمـر بهـا هـذا النظـام مـن أجـل تهيئـة البيئة المناسبة له للنمو والتمدد.

9. المراجع:

- منظمة اليونيسكو بالتعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، 2020.
- بطاهر العربي،(2014/2013)، **فاعلية التعليم الافتراضي في التحصيل الدراسي لدى تلاميذ التعليم عن بعد، دراسة ميدانية بمركز الديوان الوطني للتعلم عن بعد بالغرب الجزائري**، (ماجستير منشورة)، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، تخصص علم النفس التربوي، جامعة وهران،(الجزائر).
- حنتولي محمد تيسير كامل،(2016)، **واقع التعليم الإلكتروني في جامعة النجاح الوطنية ودوره في تحقيق التفاعل بين المتعلمين من وجهة نظر الطلبة**، كلية الدراسات العليا، (ماجستير منشورة) في الإدارة التربوية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- الحسني عبد المنعم، (د، ت)، "**دور التعليم العالي في التنمية العربية**"، مجلة دراسات عربية، العدد 05، لبنان، ب، ن، ص، 70.
- بنت محمد هضيبان الدوسري نوف ،(2014)، "**إعداد معلم التعلم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية**"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 9، ب، ن، ص،33.
- حناوي مجدي محمد رشيد ،(2019)، "**جاهزية معلمي المرحلة الأساسية الأولى بالمدارس الحكومية في مديرية تربية نابلس لتوظيف التعليم الإلكتروني(الكفايات والاتجاهات والمعوقات)**"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 5، العدد 2، ب، ن، ص،119.
- محمود طلعت مصطفى مها ،(د، ت)، "بيئة العمل والتعلم في النظم التعليمية الإلكترونية المستخدمة في التعلم عن بعد"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، مصر، ب، ن، ص،9.
- بنت مساعد بن ريحان الماسة ،(تاريخ الاطلاع: 2021/03/27، الساعة: 10 و04)، **التعليم الإلكتروني، توظيفه، استخداماته وسماته وتطبيقاته ومعوقاته**، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 10، الشهر الرابع، 2019، ص 22، www.eimj.or.
- الموقع الإلكتروني لجريدة أخبار الوطن،(تاريخ الاطلاع 2021/03/25، الساعة: 7و11د)، **ترتيب الجزائر حسب تدفق الانترنت لسنة 2020**، www. akhbarelwatane.news.
- الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الإخبارية الجزائرية،(تاريخ النشر 2021/03/10، تاريخ الاطلاع 2021/03/25، الساعة: 7و7د)، **الجزائر الأخيرة عالميا في مجال سرعة الأنترنت**، https://www.echoroukonline.com
- الموقع الالكتروني للاستشارات الطبية علاجك،(تاريخ الاطلاع: 2021/03/9، الساعة: 9و28د)، **معلومات حول مرض كوفيد 19**، www.ilajok.com.

- الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونيسف،(تاريخ الاطلاع،2021/03/9، الساعة: 6 و39د)، **مرض كورونا(كوفيد 19 المستجد) ما الذي يجب أن يعرفه الآباء والأمهات، كيف تحمي نفسك وأطفالك**، www.unicef.org.
- السنيدي سامي فهد ،(تاريخ النشر 2015/03/29)، **التعلم وأساليب التعلم عن بعد، تعريف وأهميته، ندوة فكرية حول التعليم والتعلم التقني(التعليم عن بعد) المتطلبات والتحديات التي تعيق الطموح المنشود**،**https://sa-affairs.com**، تاريخ الاطلاع: (2021/03/9، الساعة 9و22د).